

مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التهرب الضريبي

The contribution of the informal economy to increasing tax evasion

ليعلاوي يسرى¹

Liallaoui Yousra

جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة - (الجزائر)، مخبر الإقليم، المقاولاتية والابتكار

تاريخ الاستلام: 2023/02/04 ؛ تاريخ القبول: 2021/04/16 ؛ تاريخ القبول: 2023/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، مع توضيح الأثر الذي تشكله ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باعتبارها من أهم مسبباته. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر شكل من أشكال التهرب الضريبي، كما أن هذا الأخير هو من أهم أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يلاحظ تأثير تبادلي بين الظاهرتين، وكل هذا لسبب أن الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أنشطة لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي، كذلك لا تُحصل منها ضرائب. لذلك يلجأ المتعاملون الاقتصاديون إليه كونه يسهل عليهم التهرب من دفع الضريبة، في حين يعود على الدولة بخسارة اقتصادية من حيث الإيرادات الضريبية الضائعة. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي؛ الأنظمة الضريبية؛ التهرب الضريبي؛ إيرادات ضريبية.

Abstract:

This study aims to highlight the most important concepts associated with the informal economy while illustrating the impact of tax evasion on the informal economy's phenomenon as one of its most important causes. The study found that the informal economy is a form of tax evasion, and the latter is one of the most important causes of the informal economy's emergence and growth. We note that each phenomenon plays a causal role and an impact on the other phenomenon through a positive reciprocal relationship between them. This is because the informal economy is based on activities whose actual value is not recognized by the government organs and which are not included in the calculation on national output, nor does it receive taxes from it. Economic dealers, therefore, resort to the informal economy as it facilitates tax evasion, while the state suffers from economic loss in terms of lost tax revenues.

Keywords: Informal economy; tax systems; tax evasion; tax revenues.

1 ليعلاوي يسرى، البريد الإلكتروني: y.liallaoui@univ-bouira.dz

I- تمهيد :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في الميدان الاقتصادي، حيث أخذ يحتل مكانة ملازمة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي. تفتشت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة بنسبة كبيرة خاصة في الدول النامية، مما أتيح للمتعاملين الاقتصاديين فرص لكسب مدخلات مالية لصالحهم، رغم أن أصلها للدولة.

تعتبر الإيرادات العامة للدولة خاصة الضريبية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول لتمويل الميزانية العامة، ومنه فإن التهرب الضريبي يشكل أحد معوقات في تحقيق الهدف المال للضريبة، لذلك فُرض على الحكومات إعادة صياغة كل المسببات خاصة النظم الضريبية وتصحيحها لزيادة إيرادات الدولة من جهة ومن جهة أخرى محاربة كل الظواهر السلبية التي تنتج عنها.

انطلاقاً من ذلك، تظهر إشكالية الدراسة فيما يلي: هل يوجد علاقة تأثير وتأثر بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إظهار تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد غير الرسمي والتأثر به، حيث إن اتساع الاقتصاد غير الرسمي يساهم في توسع فجوة التهرب الضريبي وذلك من خلال أن الاقتصاد غير الرسمي هو عبارة عن أنشطة اقتصادية خارج القطاع الرسمي ولا تحصل منها ضرائب.

هدف الدراسة: يكمن هدف هذه الدراسة على التأثير والتأثر الذي تشكله ظاهرة التهرب الضريبي على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باعتبارها من أهم مسبباته.

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاوَر هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية شرح المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي، وكذا العلاقة بينهم مع كيفية تأثير التهرب الضريبي في توسع الاقتصاد غير الرسمي.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة عادل سلطاني وعبد الغني (2022)، " التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990-2017) -":

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين التهرب الضريبي وظاهرة الاقتصاد الموازي على المدى قصير الأجل وال المدى الطويل، وهذا كان بالاستعانة على دراسة قياسية في الجزائر من خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2017. تم الاعتماد فيها على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التهرب الضريبي ومستويات الاقتصاد الموازي في الجزائر في المدى القصير والطويل، كون الاقتصاد الموازي متغير تابع والتهرب الضريبي متغير مستقل.

❖ دراسة مقدم عبرات وأحمد بساس (2007)، "الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) كشكل من أشكال التهرب الضريبي":

هدفت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر إحدى السلوكيات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، الذي يعتبر أحد سلوك من سلوكات التهرب الضريبي، حيث يعمل خارج مراقبة الدوائر وهيئات الدولية، وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في هذا السلوك مميزة الأسباب التي تؤدي إلى نمو هذه الظاهرة وقياسها، والآثار السلبية والإيجابية التي تنشأ عن هذا النشاط غير الرسمي إلى جانب ما يمكن اتخاذه للحد أو تخفيف من هذه الظاهرة.

❖ دراسة سامح قنديل وممدوح عبد السلام (2022)، "تقرير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي واليرادات الضريبية في مصر":

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة السببية بين حجم الأعباء غبي القطاع غير الرسمي واليرادات الضريبية في مصر بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، ويمكن تلخيص أهم النتائج أن هناك علاقة سببية بين كل من حجم الاقتصاد غير الرسمي واليرادات الضريبية، فكلاهما يؤثر في الآخر بشكل معنوي، بالإضافة إلى أن كل من جودة المؤسسات، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي مستوى التضخم له تأثير معنوي على هذه العلاقة.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي
- أساسيات حول التهرب الضريبي
- الاقتصاد غير الرسمي كشكل من أشكال التهرب الضريبي

1.I- الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي :

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد في أي دولة اقتصادها يخلو من النشاطات الاقتصادية السوداء. فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يمثل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والتي تقوم الحكومة بضبطها.

1.1. تعريف الاقتصاد غير الرسمي

يوجد العديد من التسميات المختلفة للاقتصاد غير الرسمي في كافة بلدان العالم على سبيل المثال: بإنجلترا وفرنسا يسمى "الاقتصاد الخفي"، في روسيا يدعى "الاقتصاد غير الرسمي"، بالولايات المتحدة الأمريكية يسمى "الاقتصاد

تحت الأرضي"، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه يطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: "الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل، الاقتصاد الأسود... الخ" (بودلة و كواديك، 2018، ص163). كما يطلق عليه في الجزائر "الاقتصاد الرمادي".

كل هذه التسميات مختلفة لكنها تتمحور على معنى واحد ألا وهو الاقتصاد الذي لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة، كما توجد العديد من التعاريف، نذكر منها:

الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد يشمل الدخل المحققة بطرق شرعية، ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية، وكذلك الدخل المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهرب السليبي، المراهنت...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود، وبمعنى أشمل مجموع الدخل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية. (بورعدة ، 2014، ص22)

عرف كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BIRD **الاقتصاد غير الرسمي** على أنه "عبارة عن تبادل للسلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالإقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطة في السوق السوداء. (بوزيدي ، 2019، ص97)

كما تم الإشارة إلى أن **الاقتصاد غير الرسمي** هو الاقتصاد الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية، التجارية والخدمية)، والتي تزاو خارج الاقتصاد الرسمي بصورة دائمة أو شبه دائمة داخل حيز فيزيقي محدد أو غير محدد. (بن موسى و بساس ، 2013، ص200)

من خلال ما تقدم نستنتج أن: "الاقتصاد غير الرسمي هو جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات والتي لا تدرج في الإحصائيات الرسمية، أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي، ولا يتم تحصيل الضرائب عنها، ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي".

2.1. خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن وصف خصائص ومميزات الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي: (راقي، 2019، ص15)

- غير خاضع للنظام القانوني والإداري والتنظيمي للدولة، مما يجعلهم في أي وقت عرضة للمساءلة القانونية والعقوبة؛
- عدم شمول العاملين بنظام العمل الاجتماعي، مع عدم التمتع بالمنافع العامة والخدمات مثل القروض والتدريب... الخ؛
- سهولة العمل وعدم وجود إجراءات ومعاملات معقدة فصاحب العمل هو المدير ويعتمد الطابع العائلي في العمل؛
- صغر حجم الوحدات المنتجة بسبب استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع أو مؤسسة صغيرة بعيدة عن الدولة؛
- مهارات العاملين يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة كما يتصف بالتنوع في أداء العاملين؛
- معظم منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية بدون مراقبة، كما يتصف سوقه بقلّة التنظيم والمنافسة الشديدة؛

إهمال مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى وإن كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية كونها غير مسجلة بصورة رسمية.

3.1. أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي:

تعددت الأسباب والعوامل التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، والتي يمكن توضيح أهم منها فيما يلي: (كسري و طهراوي دومة، 2014، ص60)

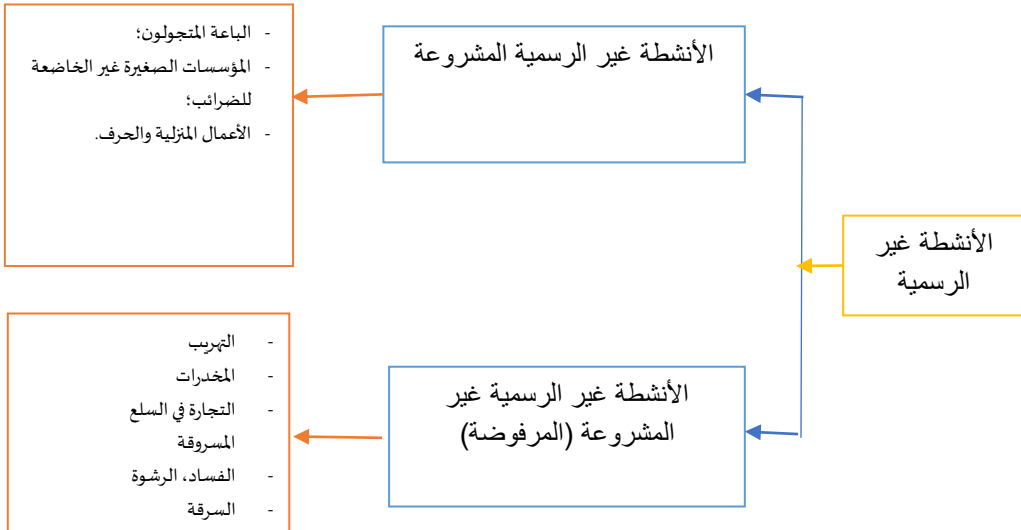
- الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن طرق للتهرب من الضرائب؛
- ظهور الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بكافة أشكاله؛
- وجود البطالة المفتحة خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي؛
- تعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية؛
- مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة؛
- تواضع كفاءات وإمكانيات المؤسسات والهيئات الحكومية.

2. أشكال الاقتصاد غير الرسمي:

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية.

ويعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تنفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: أشكال الاقتصاد غير الرسمي



المصدر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص101.

من خلال الشكل السابق، يمكن توضيح صور وأشكال الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي: (بورعدة ، 2014، ص-

ص 36-37)

__ **الأنشطة المشروعة:** هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة، ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنباً لتحمل العبء الضريبي. ويعمل في هذه النشاطات عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر.

__ **الأنشطة غير المشروعة:** وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية، تتم بالمخالفة لقوانين ونظام الدولة، تمارس خفية وبعبدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن، غالبا ما يودعوها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعمليات تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

3. اثار الاقتصاد غير الرسمي:

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بتحقيقه لآثار إيجابية وسلبية على حد سواء، فعلى عكس ما هو سائد كونه من النشاطات غير المرغوب بها لكونها خارجة عن القواعد العامة الرسمية للاقتصاد، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي له انعكاسات إيجابية عديدة على المجتمع.

1.3. الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي: (بودلال ، 2013، ص8)

__ **الأثر على التشغيل:** حيث يساعد على حل أزمة البطالة ويزيد في معدلات التشغيل ويقلص من حدة الفقر، ذلك بسبب الاقتصاد غير الرسمي لا يحتاج إلى موافقة رسمية وإلى مستوى علمي معين وإلى أعمال معينة؛

__ **الأثر على ميزان المدفوعات:** يساعد على تخفيض الواردات من الخارج ومن ثم المساعدة في خفض العجز في ميزان المدفوعات للدولة؛

__ يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية؛

__ **الأثر على الإنتاج والعرض السلعي:** حيث يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب التي تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتي فحتماً أن الإنتاج سوف يزداد مما يؤدي إلى زيادة العرض السلعي.

2.3. الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: ينتج عن الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية

اقتصادية واجتماعية، وتتمثل كل منهم في: (فهواجي، مطالي، و بغداد، 2020، ص-ص 141-142)

__ الآثار الاقتصادية السلبية: تظهر فيما يلي:

- فقدان حصيلة الضرائب: إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه الضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها السلطات الضريبية؛
- الأثر على السياسة النقدية: وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي؛
- سوء تخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي؛
- تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقه أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود؛
- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصائيات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية؛
- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار والتوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في الاقتصاد غير الرسمي.

__ الآثار الاجتماعية السلبية: تظهر فيما يلي:

- توسيع دائرة الفساد وممارسة الرشوة ووجود علاقة بين الإجرام والاقتصاد غير الرسمي؛
- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من الأخطار الاجتماعية على العمال؛
- يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير المشروعة؛
- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي؛
- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط ينعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

2.I- أساسيات حول التهرب الضريبي :

يعتبر التهرب الضريبي أحد الظواهر الاقتصادية التي تنتشر في كامل دول العالم، ومن الصعب على أي دولة نامية كانت أو متقدمة القضاء نهائيا عليها.

1. تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي القائم؛ (سلطاني و دادن، 2022، ص77)

كما يعتبر التهرب الضريبي مفهوم شامل للغش الضريبي، التجنب الضريبي، التملص الضريبي... الخ، (راقي ولرادي، 2019، ص105) حيث إن التجنب الضريبي يكون تهرب ضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي، أما الغش الضريبي هو تهرب ضريبي مع انتهاك القانون الضريبي؛

يوجد العديد من التعاريف للتهرب الضريبي التي تناولتها الكتب والمجالات العلمية والأبحاث وغيرها، إلا أنها لا تختلف في مغزاها فهي تؤكد أن التهرب الضريبي هو امتناع المكلف عن أداء الضريبة المستحقة عليه أو جزء منها من خلال ممارسات أو أفعال غير قانونية.

2. أسباب التهرب الضريبي

يمكن حصر أهم أسباب التهرب الضريبي إلى ما يلي: (عديدي و بوشياخي، 2021، ص-ص 401-402)

- ___ **قلة الوعي الضريبي والمستوى الأخلاقي:** يعد من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للبحث عن الثغرات القانونية التي تتيح لهم مجالات التهرب والتخلص من الأداءات الضريبية؛
- ___ **ارتفاع ثقل العبء الضريبي:** إن عدم تناسب فرض العديد من الضرائب، مع القدرة التكليفية لدافعي الضريبة، يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية على المواطنين وبالتالي زيادة إحساسهم بثقل العبء الضريبي، وهذا يعتبر سببا هاما ومبررا أساسيا يدفع بالمكلفين إلى البحث عن طريق للتهرب من دفع الضريبة؛
- ___ **انتشار الاقتصاد غير الرسمي:** على اعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد والمؤسسات خارج النظام الرسمي والتي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي، وعليه فانتساع الاقتصاد غير الرسمي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي؛
- ___ **تعقد النظام الضريبي وعدم المرونة في تطبيقه:** يمثل التعقيد في عدم وضوح التشريع الضريبي التي قد تصل (أي هذا التعقيد) إلى درجة يستعصي على المكلفين العاديين من غير ذوي الاختصاص فهمه وإدراكه، ويزيد من سوء الأمر أحيانا عدم المرونة في تطبيق القوانين الضريبية من قبل الأجهزة المكلفة ذلك، علاوة عن بعض المشاكل الفنية المتمثلة في عدم وحدة المعايير في معاملة المكلفين، وتعسف موظفي الإدارة الضريبية في معاملتهم، وهو ما يزيد من احتمالات التهرب الضريبي؛

___ **غياب العدالة الضريبية:** إن النظام الضريبي الفعال لابد أن يتميز بالعدالة والمساواة بين المكلفين، ويجب التمييز بين العدالة القانونية والفعالية، فالعدالة القانونية من وجهة نظر المشرع تشمل المميزات التالية: شخصية الضريبة وعموميتها وتجنب الازدواج الضريبي، إلا أن هذه المميزات لا تعكس العدالة الفعلية للضريبة، فالضرائب غير المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، كما أن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على بعض المداخيل دون الأخرى مثل صنف الرواتب والأجور دون باقي الفئات، مما يترتب عليه إلقاء العبء الضريبي على أصحاب المرتبات والأجور وبالتالي فموظفي القطاع هم من يتحملون وطأة الضرائب المباشرة.

___ **عدم كفاءة الإدارة الضريبية:** لعل عدم الكفاءة راجع أساساً إلى مجموعة من المشاكل تعيشها الإدارة الضريبية ومن الممكن إحصائها في:

- عدم وجود نظام معلومات دقيق أو قاعدة بيانات علمية؛
- افتقار الإدارة الضريبية للدراسات الدورية التي تقيس مدى قدرة الأفراد وكذا قدرة المجتمع على تحمل الضرائب بأسعارها المطبقة؛
- افتقار الإدارة الضريبية إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة التي تقوم بإعداد القوانين واللوائح وتقوم بتنفيذ القانون بصورة صحيحة وعادلة.

3. آثار التهرب الضريبي:

يترتب على ظاهرة التهرب الضريبي آثار في غاية الخطورة يمكن أن نوجزها فيما يلي: (عبيرات، 2018، ص222)

- ___ **الإخلال بالهدف المالي للضريبة:** ضياع الخزينة العامة وفقدانها جزء معتبر من الإيرادات المتوقعة من الاستقطاع الضريبي، مما يجعل الدولة غير قادرة على تغطية نفقاتها العامة وممارسة واجباتها تجاه المجتمع على أكمل وجه؛
- ___ **زيادة وفرض ضرائب جديدة:** انخفاض حصيلة الضريبة نتيجة التهرب الضريبي يدفع بالدولة إلى زيادة ورفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص في الحصيلة؛
- ___ **مشاكل مالية ناتجة عن الاقتراض الجديد:** اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية، مما يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بسداد الفرض وفوائدها؛
- ___ **أثر سوء توزيع العبء الضريبي:** ينتج عنه الإخلال الكبير بقاعدة العدالة والتضامن بين أفراد المجتمع؛
- ___ **آثار اجتماعية جانبية:** تدهور الحس الضريبي لدى الكثير من المكلفين وتدهور عامل الصدق في المعاملات وزيادة تعميق الفوارق الاجتماعية.

4. سبل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي

نظراً لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي على المجتمع وكمحاولتنا لإعطاء بعض الحلول التي من شأنها التخفيف من آثار الظاهرة، حيث تشمل هذه الحلول ما يلي: (بن عودة، بن ديبية، و عبد القادر، 2019، ص-ص 60-61)

مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التهرب الضريبي

- __ تحقيق مبادئ الحكم الراشد والشفافية التامة في عرض النظام الضريبي والأوعية الضريبية بشكل دوري، ونشر ذلك في تقارير يسهل الاطلاع عليها من قبل أفراد المجتمع؛
- __ التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية؛
- __ زيادة وصلات الربط المعلوماتية بين كافة الأجهزة الإدارية للدولة وتواصلها بشكل دائم لتبادل المعلومات؛
- __ إنشاء محاكم ضريبية خاصة بالمتابعة القضائية للتهرب الضريبي والحد منه؛
- __ تبسيط النظام الضريبي ووضوح قواعده وسهولتها؛
- __ تقوية أواصر الثقة بين المكلف بدفع الضرائب والإدارة الضريبية؛
- __ زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بما بتنظيم اللقاءات والندوات العامة؛
- __ تفادي الأسباب التي تؤدي للتهرب الضريبي كالأزدواج الضريبي، التمييز في فرض الضريبة، الإجراءات الضريبية المبالغ فيها.

3.I- الاقتصاد غير الرسمي كشكل من أشكال التهرب الضريبي :

يتبع النظام الضريبي غير العادل من أسباب لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك يدفع بهم إلى التهرب من دفع الضريبة، لذلك نلاحظ أن العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي علاقة وطيدة.

1. العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي:

هناك بعدين لتحليل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، بعد يكون من جانب التهرب الضريبي وبعد من منظور حسابات الناتج، فإذا أخذنا البعد الأول، فهنا يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي، الناتج عن وجود مثل هذا الاقتصاد، ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد غير الرسمي جميع الأنشطة التي تولد دخولا تخضع للضريبة. أما إذا أخذنا البعد الثاني (حساب الناتج) فإن الاقتصاد غير الرسمي يتسع ليشمل كل الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، خاضعة للضريبة أو غير ذلك.

إن زيادة الاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي، نتيجة العبء الضريبي في الاقتصاد الرسمي وعدر العدالة بين المكلفين بالضريبة. كما أن زيادة التهرب الضريبي تساهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي كل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه، وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهم.

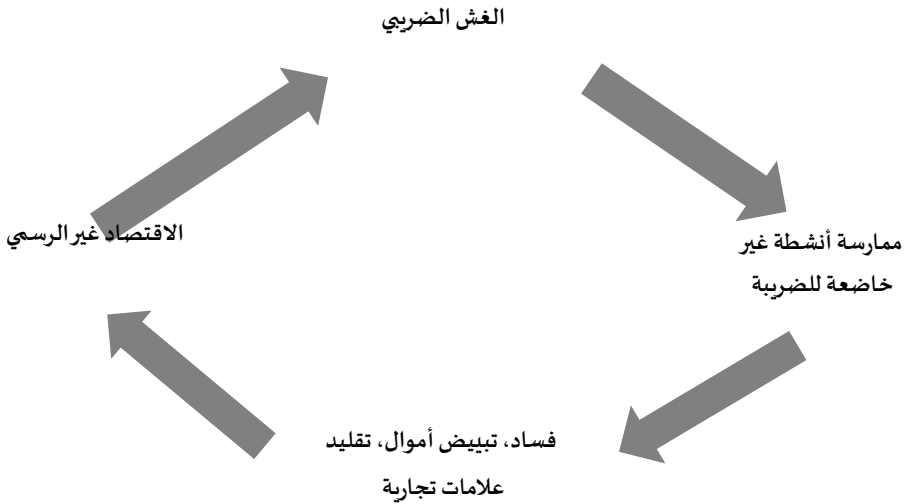
كما يمكن القول إن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون مرادفا للتهرب الضريبي، في الحالة التي يقوم المكلف القانوني بالتهرب من الضرائب كليا أو جزئيا، وذلك بمخالفة التشريع الضريبي بأساليب مختلفة. لكن لا يصح هذا القول في حالة

التجنب الضريبي، عندما يتحايل المكلف ليتجنب دفع جزء من الضرائب المفروضة عليه من خلال تغيير الصفة القانونية لنشاطه وإعطائه صفة أخرى حيث الضرائب المفروضة أقل، بالاستعانة بأهل الخبرة واستغلال ثغرات في القانون الضريبي. في هذه الحالة لا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي مرادفاً للتجنب الضريبي، وبالتالي للتهرب الضريبي ككل.

وعموماً يمكن القول إن الاقتصاد غير الرسمي أشمل من التهرب الضريبي من منظور الاقتصاد الكلي، إذ هناك أنشطة تدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي، لهذا فالنظرية إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور حسابات الناتج تكون أحسن وأشمل من جهة التهرب الضريبي. (بوعافية و يدو، 2017، ص14)

استنتاجاً مما تطرقنا إليه، الاقتصاد غير الرسمي يعتبر شكل من أشكال التهرب الضريبي، حيث هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أنشطة اقتصادية لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي، كذلك لا تحصل منها ضرائب. لذلك معظم الأفراد والمؤسسات يمارسون أنشطة غير مصرح بها. والشكل التالي يوضح هذه العلاقة التفاعلية بينهم:

الشكل رقم 02: العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي



المصدر: طالي صلاح الدين، رديف مصطفى، التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص10.

2. مساهمة العبء الضريبي في نمو الاقتصاد غير الرسمي:

تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد غير الرسمي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخل الإضافية التي ستعود عليه من التهرب على دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.

يؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي.

وللتهرب الضريبي سبب وجيه وهو التهرب من دفع الضرائب من أجل تعظيم الدخل والمنفعة، ويكون ذلك بعدم الإعلان عن كامل الدخل في حالة المشاريع غير المشروعة والإعلان عن جزء من الدخل في حالة المشاريع المشروعة.

ومنه فالأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد غير الرسمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، وإن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض والمدمر. (بورعدة ، 2014، ص/ص 30/28)

II - الخاتمة :

من خلال ما سبق، قد توصلت دراستنا إلى أن التهرب الضريبي يعتبر من أهم أسباب ظهور ونمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل تحديا كبيرا لكل الدول النامية والمتقدمة منها، وما يمثله من خسارة اقتصادية من حيث الإيرادات الضريبية الضائعة وتشوه المؤشرات الاقتصادية الكلية، وطلب إضافي على السيولة النقدية. كذلك يعتبر الاقتصاد غير الرسمي شكلا من أشكال التهرب الضريبي، إذ أنه يقوم على أنشطة غير معلومة لدى الدولة، حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال، ذلك تجنباً لتحمل العبء الضريبي والحصول على الربح السهل والوافر. كل ظاهرة تؤدي دورا مسببا وأثرا للظاهرة الأخرى في الوقت نفسه وفي حلقة واحدة وذلك من خلال علاقة تبادلية إيجابية بينهم.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق، توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا تزال منتشرة وهذا نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي؛
- يشكل الاقتصاد غير الرسمي تهديدا لبلدان العالم وخطرا على الاقتصاد الكلي للدولة، من خلال عدم قدرة المؤسسات التي تنشط في الأفطار الرسمي على منافسة مؤسسات الإطار غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنهاء نشاط وحياة العديد من هذه المؤسسات وغلقها؛
- تعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمثابة الأرباح الضائعة للخزينة العمومية للدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وحدوث عجز الميزانية؛
- الأنظمة الضريبية غير العادلة هي من تدفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن طرق للتهرب الضريبي؛
- يظهر لنا أن الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى عدة عوامل بقدر ما هي متكاملة في تأثيرها بقدر ما هي تتفرع من مشكل واحد، لكن من أهم هذه العوامل المسببة العبء الضريبي والذي يعتبر دافع كبير للجوء الناشطين إلى هذا النوع من الاقتصاد.

توصيات الدراسة: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

- إن الاقتصاد غير الرسمي يحتاج إلى تعامل مختلف ونظرة تدججه ضمن خطط التنمية وتدعم نموه وتطوره وتوفر له أنظمة حماية ورعاية اجتماعية ونظام ضريبي مرن يحفظ حق الدولة ويراعي وضع ممالي الاقتصاد غير الرسمي ويدعم استدامة التشغيل وتوفير شروط العمل اللائق؛
- علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمي يتطلب الذهاب إلى ما وراء تبسيط إجراءات التسجيل، وإصدار الترخيص إلى حصر جوانب السياسات المختلفة التي تشهد حضورا كثيفا للاقتصاد غير الرسمي خاصة مجال الضرائب (التهرب الضريبي)؛
- تخفيض الأعباء الضريبية التي تقع على عاتق المكلف؛
- إدماج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مع قنوات الاقتصاد الرسمي لتحسين وتحقيق فعالية الوضع الاقتصادي والمالي لميزانية الدولة؛
- جعل أصحاب المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي خاضعين لفحص سنوي لإقراراتهم وإذا ثبت وجود خطأ تطبق عليهم غرامة بأثر رجعي، فإما تساهم هذه الإجراءات في حفز الاقتصاد غير الرسمي على التسجيل والخضوع لأنظمة الضرائب والتأمينات الاجتماعية أو تساعد على المزيد من التهرب الضريبي.

— الإحالات والمراجع:

- 1) ن عودة، ح.، بن دية، ي. &، عبد القادر، ع. (2019). جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03 (العدد 02).

- (2) ن موسى , ك & ., بساس , م . (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية, المجلد 04 (العدد 01).
- (3) ع . (2013). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (1970/2010) مجلة الحقيقة, المجلد 1 (العدد 26).
- (4) بودة , ي & ., كوايك , ح . (2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي -دراسة تحليلية -.مجلة المقار للدراسات الاقتصادية, المجلد 02 (العدد 03), ص 163.
- (5) بوزيدي , س . (2019). النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركة الأفراد العاملين في الوسط الحضري. مجلة الحوار الثقافي, المجلد 09 (العدد 01), الجزائر.
- (6) بوعافية , ر & ., يدو , م . (2017). تطور الاقتصاد غير الرسمي وبرز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر. مجلة الأبحاث ودراسات التنمية, المجلد 04 (العدد 01).
- (7) حورية بورعدة . (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -دراسة سوق الصرف الموازي-. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران -الجزائر-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- (8) راقي, د . (2019). واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية, المجلد 01 (العدد 01)
- (9) راقي, د & ., لراي, س . (2019). تحليل العوامل الاقتصادية والتشريعية والإدارية للتهرب. (الضريبي). مجلة الدراسات الجبائية, المجلد 08 (العدد 01)
- (10) سلطاني, ع & ., دادن, ع . (2022). التهرب الضريبي ودوره في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من (1990/2017) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, المجلد 09 (العدد 01).
- (11) عبيرات, ل . (2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري -.رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة عمار ثليجي -الأغواط.-
- (12) عيدي, ا & ., بوشخي, ع . (2021). دور معايير الحكومة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة, المجلد 04 (العدد 02).
- (13) قهواجي, ل., مطالي, ل & ., بغدود, ر . (2020). الاقتصاد غير الرسمي وانعكاسه على الاقتصاد الجزائري, مجلة الدراسات الاقتصادية, المجلد 22 (العدد 01).
- (14) كسري, م & ., طهراوي دومة, ع . (2014). أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, المجلد 07 (العدد 12).